مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٦) العدد (٢)
الإصدار التاسع عشر
٢٠٢٣ (٢٠-١)

تمثيل المرآه في البرلمان الكويتي: فيما يقرب من عشرون عاما

ابتسام عبدالله شيخ الصافي

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ يونيو ٢٠٢٣م

الملخص

في عام ٢٠٠٩، صنعت النساء الكويتيات التاريخ من خلال حصولهن على ٨ في المئة من المقاعد الانتخابية في انتخابات متنازع عليها بشدة. ومع ذلك، استمر وجودهم في الهيئة التشريعية في الانخفاض في عام ٢٠١٢. في عام ٢٠١٢، كانت نسبة ٦ في المئة فقط من أعضاء البرلمان من النساء. البرلمان الكويتي، الذي انتخب في عام ٢٠١٣، ليس لديه مرشحة واحدة. استقالت عضوة واحدة فقط في المجلس التشريعي، صفاء الهاشم، من منصبها في مايو/أيار ٢٠١٤. ويرتبط عدم وجود المرأة في الهيئة التشريعية أيضا بنظام الأحزاب السياسية في البلد. وجاءت معظم قصص النجاح في المنطقة من بلدان ذات حصص وأنظمة حزبية قوية، مثل الأردن والمغرب. على الرغم من المناقشات الساخنة حول تطبيق نظام الكوتا النسائية في الكويت، لا يزال من الممكن إنشاء نظام حزبي سياسي قوي في البلاد. الأحزاب السياسية ليست محظورة في الكويت. ينقسم مجلس البلاد أيضا إلى مجموعات طائفية وأيديولوجية، مما يسمح بالانتقال السلس إلى نظام الأحزاب السياسية. يجب على الحكومة الكويتية التركيز على إعادة الثقة في أحزابها السياسية وبرلمان البلاد والقضاء على الفساد في النظام. إن صعود السياسات القبلية والشخصانية والعدد المتزايد من قضايا الفساد في الساحة الانتخابية هي بعض العوامل التي أثرت على استقرار البلاد.

الكلمات المفتاحية: المرآه الكويتية، الكويت، البرلمان، الأحزاب السياسية، المجلس التشريعي.

Abstract

In 2009, Kuwaiti women made history by winning 8 percent of electoral seats in a hotly contested election. However, their presence in the legislature continued to decline in 2012. In 2012, only 6 percent of members of parliament were women. Kuwait's

parliament, elected in 2013, does not have a single female candidate. Only one member of the Legislative Council, Safaa al-Hashem, resigned from her post in May 2014. The absence of women in the legislature is also linked to the country's political party system. Most of the success stories in the region have come from countries with strong quotas and party systems, such as Jordan and Morocco. Despite heated debates about the implementation of a women's quota system in Kuwait, a strong political party system can still be established in the country. Political parties are not banned in Kuwait. The country council is also divided into sectarian and ideological groups, which allows for a smooth transition to the system of political parties. The Kuwaiti government should focus on restoring confidence in its political parties and the country's parliament and eradicating corruption in the system. The rise of tribal politics and personalism and the growing number of corruption cases in the electoral arena are some of the factors that have affected the stability of the country.

Keywords: Kuwaiti women, Kuwait, parliament, political parties, legislative council.

*** المقدمة**

ان تعديل قانون الانتخابات القانون رقم ١٩٦٢/٣٥ في عام ٢٠٠٥، منح المرأة حق التصويت والترشح للمناصب، الباب أمام المرشحات للمشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية لأول مرة. لم يكن الأمر كذلك حتى عام ٢٠٠٩ عندما تمكنت النساء من تحقيق نصر تاريخي في الساحة الانتخابية من خلال الفوز بنسبة ٨ في المائة من المقاعد في انتخابات شديدة التنافس. ومع ذلك، استمر حضور المرأة في البرلمان في الانخفاض حيث حصلت على ٦ في المئة فقط من المقاعد في ديسمبر٢٠١٢، وكافحت المرشحات للحفاظ على هذا الحضور الضئيل في الساحة التشريعية. لا يوجد في البرلمان الكويتي الحالي – المنتخب في تموز/يوليو ٢٠١٣ – مرشحة واحدة؛ فقد استقالت النائبة الوحيدة المنتخبة، صفاء الهاشم،[١] في أيار/مايو ٢٠١٤.[٢]

على الرغم من حصولهن على الحقوق السياسية الكاملة منذ أكثر من عقد من الزمان، واجهت النساء في عملية صنع القرار تحديات لا نهاية لها، داخل الغرفة وخارجها. إن احتمالات أن تصبح المرأة جزءا لا يتجزأ من العملية التشريعية ضئيلة بشكل متزايد نتيجة لعدد لا يحصى من الحواجز الثقافية والمؤسسية والهيكلية.

[١] انتخبت صفاء الهاشم في تموز/يوليو ٢٠١٣. ونجحت في الحصول على٢٠٣٦ صوتا وأصبحت النائبة الوحيدة في المجلس التشريعي الرابع عشر في الكويت. وسبق لها أن فازت بمقعد في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ التي ألغيت بعد فترة وجيزة واستبدلت بالدورة التشريعية الحالية.

[٢] (Al-Kaisy, A. A. H. (2016). النظام الإجرائي للتحقيق البرلماني وأثره الدستوري في النظامين العراقي والكويتي. Journal of Legal Sciences, 31(2).

ولكي تحدث المرأة فرقا حقيقيا في الساحة الانتخابية الكويتية، يجب تنفيذ إصلاحات انتخابية بعيدة المدى لتمكين المرأة سياسيا، لا سيما في الدوائر الأكثر تحفظا في الكويت (بشكل رئيسي الدائرتين الرابعة والخامسة)، من أجل مواجهة الثقافة القبلية السائدة والسيطرة على هذه المناطق. علاوة على ذلك، ينبغي على الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء أحزاب سياسية قوية في البلاد بدلا من نظام الكتلة/الائتلاف المهيمن، وضمان تمثيل المرأة تمثيلا كافيا في هذه الأحزاب عن طريق اعتماد الحصص أو عن طريق فرض عقوبات عدم الامتثال.

وأخيرا، ينبغي استكمال هذه الإصلاحات المذكورة أعلاه بتحول كبير على المستوى الشعبي لتغيير التصورات نحو النظر إلى السياسيات كقائدات سياسيات مؤهلات وصانعات قرار قادرات. يجب على المنظمات النسائية في جميع أنحاء البلاد أن تلعب دورا أكثر نشاطا في تثقيف النساء حول حقوقهن السياسية وتزويدهن بالموارد الكافية للتنافس على قدم المساواة مع نظرائهن من الرجال.

*** مشكله الدراسة.**

المجتمع الكويتي يبدو غير مهيأ لتقبل المرأة حتى الآن، بما في ذلك المرأة الناخبة، فلو كانت الناخبات يردن دعم أي مرشحة لنجحت."

تبعا لأخر احصائيات كويتية ان نسبة الناخبات لا تقل عن نسبة الناخبين، بل تتجاوزها في بعض الدوائر لتصل إلى ٥٣% تقريباً بالنسبة للرجال، لكن يبدو أن المرأة لا تصوت، وأن الثقافة الذكورية ما زالت سائدة. وفي الدورات البرلمانية السابقة نماذج النائبات السابقات لا تختلف كثيراً عن النواب، ووارِدٌ تحميلُهن اللوم بأنهن لم يكن نموذجاً جيداً، لكنه ينطبق على النواب أيضاً، ومن ثمّ لا ينبغي تحميل النائبات السابقات الفشل الذي أصبح متتابعاً في التصويت للمرأة. وحيث ان أن الكويتية، منذ إقرار حقها بالترشح والانتخاب في ١٦ مايو/أيار ٢٠٠٥، كان لها حضور جيد نسبياً في مجلس ٢٠٠٩ بوجود ٤ نائبات، قبل أن يقل حضورهن إلى ثلاث في مجلس ٢٠١٢، وتراجع العدد إلى امرأتين في مجلس ٢٠١٣، وتقلص العدد في مجلس عام ٢٠١٦ إلى واحدة فقط، في حين خلت دورة مجلس الأمة الأخيرة عام ٢٠٢٠ من أي حضور للمرأة. ومن ذلك يسعي البحث للتعرف علي دور المرآه السياسي البرلماني في الكويت تاريخيا.

*** الهدف من الدراسة**

ويهدف البحث الحالي للتعرف علي تحليل تطور دور المرآه الكويتية في الحياه السياسية، وينقسم البحث الحالي الي جزئين حيث يسلط الجزء الأول بداية التطوير الدستوري في البرلمان الكويتي. ويركز الجزء الثاني من التحليل على تطور النظام الانتخابي في الكويت والطرق التي أثرت بها هذه الترتيبات الانتخابية على المشاركة السياسية للمرأة.

أولاً- البرلمان الكويتي

البرلمان الكويتي، الذي تأسس في عام ١٩٦٣ كجزء من أول دستور للبلاد بعد الاستقلال، هو أقدم وأقوى مؤسسة من نوعها في دول الخليج العربية، وكلها يحكمها ملوك وراثيون. الكويت هي الأقرب من هذه البلدان إلى وجود ملكية دستورية، حيث يمارس الدستور والبرلمان بعض القيود الحقيقية على الأمير الحاكم، على الرغم من أن معظم السلطة السياسية لا تزال تقع على عاتق الحاكم وعائلته[٣]. ونتيجة لذلك، فإن تجربة البرلمان الكويتي، وتصوراته عن إنجازاته وإخفاقاته، لها تأثير على الطرق التي ينظر بها إلى فكرة وجود

[٣] فاطمـــة بودرهم. (٢٠١٩). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي.

برلمان، ومفهوم الديمقراطية نفسها، في دول الخليج الأخرى. يستخدم معارضو الديمقراطية انتقاداتهم للمثال الكويتي للقول بأن الديمقراطية ليست مناسبة للخليج، في حين أن المؤيدين يأخذون نظرة أكثر إيجابية لتجربة الكويت أو يجادلون بأن هناك حاجة إلى مزيد من الديمقراطية لجعلها تعمل بشكل أفضل. في أحسن الأحوال، الكويت شبه ديمقراطية. أصبح الناشطون الذين يسعون إلى المزيد من الحقوق السياسية في الكويت صريحين بشكل متزايد منذ بدء الانتفاضات في بلدان عربية أخرى في أواخر العام ٢٠١٠. في أواخر عام ٢٠١١، بعد أشهر من الاحتجاجات الشبابية، أقال الأمير، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، رئيس الوزراء آنذاك، الشيخ ناصر المحمد الأحمد الصباح، وحل مجلس الوزراء ودعا إلى انتخابات برلمانية جديدة، والتي أجريت في فبراير ٢٠١٢.كان تغيير رئيس الوزراء استجابة للضغوط الشعبية شيئا فريدا في الخليج، حيث يشغل المنصب عادة عضو بارز في العائلة المالكة لسنوات عديدة.

في الوقت الحاضر، في المملكة العربية السعودية وعمان، الحاكم هو الملك ورئيس الوزراء؛ في الإمارات العربية المتحدة، يشغل المنصب حاكم دبي. في قطر، رئيس الوزراء هو وزير الخارجية. وفي البحرين، رئيس الوزراء، عم الملك، هو رئيس الوزراء الأطول خدمة في العالم. سيشعر المحافظون الحاكمون في دول الخليج الأخرى بالقلق من أن الطريقة التي تتطور بها الأحداث في الكويت يمكن أن ينظر إليها على أنها سابقة لبلدانهم. وتشير الكويت أيضا إلى أن الثروة وحدها لا تكفي لإحباط المطالب بمزيد من الحقوق السياسية؛ ففي العام ٢٠١٠، احتلت الكويت المرتبة ١٥ بين أغنى دول العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. بشكل عام، يبدو أن الكويتيين يقدرون وجود البرلمان، على الرغم من أن لديهم انتقاداتهم وإحباطاتهم منه. عندما تم حلها – وهو ما حدث في ١٩٧٦–١٩٨١ و ١٩٨٦–١٩٩٢ – كانت هناك دعوات قوية لإعادتها. تم إحياء البرلمان مؤخرا بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ١٩٩٠–٩١ ، مما شكل جزءا من إعادة التفاوض على العقد الاجتماعي بين الأسرة الحاكمة والمواطنين[٤].

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، التقى الحكام المنفيون بقادة المعارضة الكويتية في جدة ووعدوا بأنه عندما تتم استعادة الصباح، سيتم استعادة البرلمان والدستور أيضا. [٥]لكن البرلمان غالبا ما ينتقد لعرقلته التنمية الاقتصادية. وقد أثبتت البرلمانات الأخيرة أنها غير مستقرة وقصيرة الأجل: فقد كانت انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٢ هي الرابعة في غضون خمس سنوات. وبعد أقل من أربعة أشهر، في حزيران/يونيو ٢٠١٢، أرجأ الأمير البرلمان لمدة شهر، بعد استقالة وزيري المالية والعمل تحت ضغط من النواب، الذين سعوا أيضا إلى استجواب وزير الداخلية[٦].

وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، أصدرت المحكمة الدستورية حكما غير مسبوق قال فيه إن انتخابات العام

[٤] سماح محمد سالم بيومى. (٢٠١٩). واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي. مجلة كلية الآداب-جامعة الزقازيق.

[5] Mansour, E., & Alkhurainej, N. (2011). Information seeking behaviour of Members of the Kuwaiti Parliament (MKPs). *Library review*, *60*(8), 671-684.

[٦]

٢٠١٢ باطلة قانونيا، لأنها قضت بأن الأمير تصرف بشكل غير دستوري عندما حل البرلمان السابق. فمن ناحية، كان هذا مثالا نادرا على نقض المحكمة للأمير. من ناحية أخرى، كان التأثير هو إلغاء البرلمان الذي يهيمن عليه نواب المعارضة، بما في ذلك الإسلاميون من مختلف المشارب، وإعادة البرلمان الأكثر مرونة الذي كان قبله، والذي ضم المزيد من النواب الموالين للحكومة. وبالتالي، اعتبرت هذه الخطوة تخدم مصالح الحاكم.٥ وقد أضاف توقيتها إلى هذا التصور: فقد جاءت مباشرة بعد أن حلت المحكمة الدستورية المصرية أول برلمان في ذلك البلد بعد مبارك، والذي كان يهيمن عليه أيضا نواب إسلاميون، في خطوة ينظر إليها على نطاق واسع على أنها جزء من استيلاء الجيش على السلطة على نطاق أوسع عشية الانتخابات الرئاسية المصرية. الانتخابات. وفي حين قضت المحكمة بضرورة إعادة البرلمان السابق (٢٠٠٩-٢٠١١)، رفضت الغالبية العظمى من نوابه العودة، نظرا لشدة الجدل حول هذه الخطوة. ومن المتوقع عموما أن تجرى انتخابات جديدة قبل نهاية العام ٢٠١٢.وعلى مدى العقد الماضي، غالبا ما كان ينظر إلى النمو الاقتصادي والتنمية في الكويت على أنهما متخلفان عن البلدان الأخرى، ولا سيما الإمارات العربية المتحدة وقطر، وهما الدولتان الأقل ديمقراطية في الخليج (لا يوجد برلمان منتخب، على الرغم من أن قطر وعدت بتقديم برلمان).

وكان السجل الأخير في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الحكومية وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر مخيب للآمال، ألقي باللوم جزئيا على العلاقات المضطربة بين البرلمان والحكومة، والتي فشلت مرارا وتكرارا في العمل معا لدفع مشاريع التنمية من خلالها. ومع ذلك، فإن السياسة الكويتية ليست العامل الوحيد الذي يميز البلاد عن هؤلاء الجيران: فثروتها النفطية تحد من الحاجة الملحة المتصورة لتنويع الاقتصاد في قطاعات أخرى، على عكس دبي أو عمان أو البحرين الفقيرة بالنفط. ومن المخاوف الأخرى أن البرلمان يتبنى بانتظام سياسات مالية شعبوية قصيرة الأجل. الكويت ليست وحدها في الخليج في هذا الصدد، ولكن هناك أسئلة حادة بشكل خاص حول كيفية قيام البلاد بإدارة التوقعات المستقبلية لمواطنيها فيما يتعلق بالسياسة المالية ودور الدولة، في سياق يكون فيه البرلمان والحكومة عرضة لإلقاء اللوم على بعضهما البعض في أي مشاكل اقتصادية. إن السرد القائل بأن البرلمان الكويتي يعيق التنمية الاقتصادية يستخدم أحيانا كأساس لتعميمات أوسع حول مدى ملاءمة الديمقراطية لدول الخليج – خاصة من قبل النخب التي تجادل بأن الديمقراطية غير مناسبة ثقافيا لمنطقة الخليج، أو أن المواطنين الخليجيين يضطرون بطريقة ما إلى الاختيار بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. ويسأل البعض هل سيكون لديهم مزيج من الحكم الاستبدادي والتنمية الاقتصادية في دبي، والبنية التحتية المثيرة للإعجاب والشهرة العالمية، أو برلمان منتخب يعيق التنمية وينهار بشكل روتيني؟ ومع ذلك، فإن هذا الرأي مبالغ فيه إلى حد كبير[٧].

على الرغم من وجود برلمان لمعظم السنوات منذ عام ١٩٦٣، فقد كان ينظر إلى الكويت في العقود السابقة

[٧] ناثان براون. (٢٠٠٩). الرهانات الرئيسية في الانتخابات البرلمانية الكويتية؟.

كقائد للتنمية الاقتصادية الخليجية، والاستثمار في التعليم والمساعدات الخارجية والبحث العلمي. وهذا يشير إلى أنه ليس مجرد وجود برلمان في حد ذاته هو الذي يعيق التنمية، ولكن العلاقات المحددة بين البرلمان والحكومة على مدى العقدين الماضيين. وعلى نطاق أوسع، لا يمكن الحكم على العلاقة المعقدة بين التنمية والديمقراطية على أساس دراسة حالة بلد واحد لشبه ديمقراطية. تسعى هذه الورقة إلى تفكيك العلاقة بين البرلمان والتنمية الاقتصادية في الكويت. ويحدد المجالات التي يمكن القول إن البرلمان يعيق التنمية فيها، ويسعى إلى شرح السبب، مع الإشارة أيضا إلى العقبات المحتملة الأخرى أمام التنمية الاقتصادية في الكويت. وتختتم الورقة بتحديد بعض الأفكار التي تم اقتراحها لجعل العلاقة بين البرلمان والحكومة أكثر بناءة كعامل تمكين لمزيد من التنمية السياسية والاقتصادية.

*** السياسه القبليه الكويتيه**

الكويت هي واحدة من أكثر دول مجلس التعاون الخليجي نفوذا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. على عكس معظم دول مجلس التعاون الخليجي، شهد تاريخ الكويت الحديث موجات متتالية من التحرر السياسي منذ أن حصلت البلاد على استقلالها عن البريطانيين في يونيو ١٩٦١ خلال حكم الأمير الإصلاحي عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠–١٩٦٥). اعتمد اقتصاد الكويت قبل النفط بشكل أساسي على تعدين اللؤلؤ والتجارة، وذلك بفضل موقعها الاستراتيجي. بعد اكتشاف النفط في ١٩٢٠S،

سرعان ما أصبحت الكويت حالة من الريعية المتطرفة، أي وفرة النفط جنبا إلى جنب مع ارتفاع نصيب الفرد من الصادرات. يعتمد اقتصاد البلاد اعتمادا كبيرا على عائدات النفط ويفتقر إلى حد كبير إلى التنويع الاقتصادي الواضح في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى،٤ مثل قطر والإمارات العربية المتحدة.٨

لم تحول الثروة النفطية البلاد فحسب، بل الأهم من ذلك أنها أعادت تعريف علاقات القوة بين الأسرة الحاكمة وطبقة التجار الأثرياء، والتي لعبت دورا مهما في عملية صنع القرار خلال الجزء الأول من القرن (كان دور طبقة التجار واضحا في إنشاء مجلس الشورى الأول في عام ١٩٢١ والمجلس التشريعي لعام ١٩٣٨). في حين أن الثروة المتراكمة من هذه الاكتشافات ساعدت في تعزيز سلطة الأسرة الحاكمة باعتبارها المتحكم الرئيسي في عائدات النفط، فقد أدت هذه الموارد أيضا إلى طفرة غير مسبوقة في البنية التحتية والتنمية الاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، والتي بدورها كان لها تأثير هائل على تعليم المرأة واندماجها في القوى العاملة (المغني وتيترولت ٢٠٠٥). منذ عام ١٩٥٠، لعبت المرأة الكويتية دورا حاسما في المجال العام، بما في ذلك تفوق عدد نظرائها الذكور في المدارس والكليات، والتنافس معها في القوى العاملة، وإنشاء المئات من منظمات الرعاية الاجتماعية والاجتماعية، ولعب دور رئيسي في تحرير البلاد خلال العراق.

٨ بوغازي, & عبد القادر. دور البرلمان في النظام السياسي للجزائر و الكويت ٢٠٠٧/١٩٩٠ (دراسة مقارنة) (Doctoral dissertation, Université Mohamed Ben Ahmed (d'Oran 2.

غزو الكويت في عام ١٩٩٠. ٩ومع ذلك، لم يتمكنوا من المشاركة في عملية صنع القرار حتى قبل عقد من الزمن.١٠

وبدلا من ذلك، حولت عائدات النفط العلاقات بين الجنسين بطريقة أقل إيجابية، ليس فقط في الكويت، ولكن في معظم دول مجلس التعاون الخليجي. فمن ناحية، أدت الثروة النفطية الوفيرة إلى انخفاض معدلات توظيف المرأة في قطاعي التصنيع والطاقة. من ناحية أخرى، أدى ارتفاع عائدات النفط الموزعة في شكل إعانات سخية ومزايا عائلية إلى خفض الحوافز المقدمة للنساء للتنافس مع الذكور في مكان العمل، وخاصة في القطاع الخاص. وقد عمقت هذه المحاذير الطبيعة الأبوية والتقليدية للمجتمع الكويتي، مما أدى إلى تقدم ضئيل للمرأة في هذه المجالات.

وقد تفاقمت هذه العوامل الهيكلية المذكورة أعلاه أيضا بسبب عدد من التغييرات الديموغرافية التي أدت إلى ديناميات جنسانية غير متوازنة في السياق الكويتي. وكما أكد الكندري، فإن الكويت هي مثال واضح على "مجتمع غير متجانس لديه انقسامات عبر الخطوط القبلية، وكذلك الطائفية". ويجادل بأنه في حين أن القبلية والطائفية مفهومان سلبيان، إلا أن لهما تأثيرا سلبيا على التنمية الاجتماعية 11 .

تعد حقوق المرأة بشكل عام، والحقوق السياسية بشكل مفصلي، جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية الاجتماعية في الكويت، والتي تأثرت سلبا بانعدام الانسجام بين مختلف قوى التحديث والتقاليد. أصبح هذا الصدام أكثر وضوحا بعد تجنيس الآلاف من البدو في ١٩٦٠s و ١٩٧٠s كجزء من محاولة الأسرة الحاكمة لتوسيع قاعدة دعمهم في الساحة الانتخابية، والتي كانت مهددة من قبل قوى المعارضة المتنامية، وبناء شبكة ديموغرافية صلبة قادرة على مواجهة التهديد العراقي للأمن الداخلي للكويت. أدى انشقاق السياسة في الكويت (أي دمج السكان القبليين والبدو في المجتمع) إلى جلب مجموعة من المعايير المحافظة والقيم التقليدية إلى البلاد التي ساهمت بشكل أكبر في تهميش المرأة والحد من أدوارها في المجال العام. ويتجلى ذلك بوضوح في عدم قدرة السياسيات على اختراق الدوائر التي تهيمن عليها الشخصيات القبلية.١٢

ومن اللافت للنظر أن تأثير الثقافة البدوية على المشهد الاجتماعي والسياسي في الكويت كان مصحوبا أيضا بارتفاع حاد في السياسة الإسلامية خلال ١٩٧٠s. بعد انحسار الأمواج القومية والقومية العربية خلال ١٩٧٠s ،

[٩] طاهات, زهير ياسين, المطيري, & سعود صنت. (٢٠٢٢). اعتماد الناخب الكويتي على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦. المجلة المصرية لبحوث الرأى العام, ٢١(٤), ٤٥٧-٥٠٣.

[١٠] المطيري, مشاري مذكر محمد مفرح ضافي; مشاري مذكر محمد مفرح ضافي. ضمانات إسقاط العضوية البرلمانية في الكويت. المجلة القانونية, ٢٠٢٣, ١٥,٢: ٢٩٣-٣١٢.

[11] الرويلي، عبد العزيز غضبان. أثر النزاع بين الحكومة و البرلمان في الكويت على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (١٩٩٢-٢٠١٢) (Doctoral dissertation, جامعة اليرموك).

[١٢] المطيري، مشاري مذكر محمد مفرح ضافي; مشاري مذكر محمد مفرح ضافي. ضمانات إسقاط العضوية البرلمانية في الكويت. المجلة القانونية, ٢٠٢٣, ١٥,٢: ٢٩٣-٣١٢.

شهدت الكويت – على غرار معظم أجزاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) – طفرة القوى الإسلامية التي كانت تتنافس بنشاط في الساحة الانتخابية. تولت هذه القوى مناصب قيادية وحصلت على دعم شعبي ساحق، بمساعدة النظام الحاكم أثناء محاولته تعزيز قاعدة دعمه في مواجهة المعارضة الليبرالية والشعبوية.١٣

كان الإسلاميون المجموعة المنظمة الوحيدة في ١٩٨٠s، واستمروا في تشكيل ديناميات الساحة السياسية حتى الغزو العراقي. سمح التأسيس الرسمي للحركة الدستورية الإسلامية (ICM) – الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين – في عام ١٩٩١ في أعقاب تحرير الكويت من الغزو العراقي لهم بالتنافس بشكل أكثر فعالية في الانتخابات وتحقيق مكاسب كبيرة في الانتخابات الوطنية. الجمعية. على سبيل المثال، احتل الإسلاميون حوالي ٣٠ في المئة من المجلسين السابع والثامن، في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦. ومن المثير للاهتمام أن المرشحين الإسلاميين والقبليين تمكنوا من الفوز بأكثر من ثلثي المقاعد في عام ٢٠٠٣ الجمعية. ١٤

استمرت المرشحات في النضال من أجل الحصول على دعم الأحزاب الإسلامية والتنافس بفعالية مع مرشحيها الذكور. عارضت القوى الإسلامية الإدماج السياسي للمرأة منذ البداية واستمرت في وضع العقبات في طريقها على مدى العقد الماضي (أي يجب على النساء الترشح للمناصب وفقا للشريعة الإسلامية)

لقد هز المجتمع الكويتي مستويات متصاعدة من الفساد على المستويات العليا منذ ظهور القرن. على سبيل المثال، تمكنت الحركة البرتقالية والتحالف من تحقيق مكاسب كبيرة في الجمعية الحادية عشرة بسبب حملاتهم الناجحة للغاية الموجهة نحو القضاء على الفساد. كانت الجمعية الثانية عشرة في الكويت (٢٠٠٩-٢٠١١) واحدة من أكثر الجمعيات فسادا في تاريخ البلاد. بدافع من الربيع العربي، شهدت الكويت احتجاجات عنيفة واعتصامات واقتحام مقر مجلس الأمة بسبب مزاعم فساد تورط فيها رئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة. انتهت الأزمة باستقالة عدد من كبار المسؤولين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، تلاها حل الأمير للبرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة في شباط/فبراير ٢٠١٢. وكان لهذا الحل المفاجئ للجمعية أثر سلبي على وجود المرأة في انتخابات الجمعية اللاحقة، التي فشلت فيها المرأة في الفوز بمقعد واحد بسبب محدودية الوقت والموارد المتاحة لها لتنظيم الحملات الانتخابية وتعبئة الناخبين.١٥

*** المناورات الانتخابية والمآزق التشريعية**

الكويت ملكية شبه دستورية مع واحد من أطول تواريخ الدستورية التي يعود تاريخها إلى ١٩٢٠s. تجربة التحول الديمقراطي الكويتية فريدة من نوعها مقارنة بمعظم

[13] Shultziner, D., & Tétreault, M. A. (2012). Representation and democratic progress in Kuwait. Representation, 48(3), 281-293.

[١٤] الكتبي، حماد راشد, & سالمي، عبد السلام. (٢٠١٨). الضمانات القانونية للانتخابات البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت: دراسة مقارنة (Doctoral dissertation, جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا).

[١٥] عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

الدول العربية. كوالا تزال لديها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية ليس فقط في دول مجلس التعاون الخليجي ، ولكن في العالم العربي بأسره. يتكون البرلمان الكويتي (أو مجلس الأمة) من ٥٠ عضوا منتخبا بشكل مباشر، بالإضافة إلى ١٥ وزيرا يعينهم الأمير – يجب ألا يتجاوز عددهم ثلث البرلمان ووزير واحد على الأقل منتخب مباشرة في الجمعية.١٦

لا يسمح لأفراد الأسرة الحاكمة بالترشح للانتخابات المحلية والبرلمانية، لكنهم يشغلون معظم المناصب الوزارية. لا توجد أحزاب سياسية في الكويت، ولكن يوجد حاليا عدد من الكتل السياسية ذات الخصائص الديموغرافية والتوجهات الأيديولوجية المتميزة. يعد البرلمان الكويتي أداة قوية للحد من سلطات النظام الملكي ومجلس الوزراء المعين من خلال سلطاته التشريعية (أي القدرة على التصويت بشكل أساسي" لا ثقة" على أعضاء مجلس الوزراء الأفراد، والحق في إلغاء المراسيم الأميرية، والحق في استجواب الوزراء). ومع ذلك، فقد واجهت أزمات متكررة ومآزق تشريعية ناتجة عن الحل المتكرر والشلل المطول للحياة التشريعية في البلاد. وكما جاء في تقرير صدر مؤخرا عن تشاتام هاوس: "للبرلمان الكويتي علاقة عدائية مع الحكومة". ناهيك عن أن البرلمان الكويتي قد تم حله ست مرات منذ عام ٢٠٠٦، في حين تولت أكثر من اثنتي عشرة حكومة السلطة.١٧

تم إحياء الحياة البرلمانية في الكويت في عام ١٩٦٢ في عهد الأمير عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠). قبل الحصول على الاستقلال عن الحكم البريطاني، تم حل مجلسين تشريعيين ويرجع ذلك أساسا إلى الصراعات بين الطبقة الحاكمة والأسرة الحاكمة، فضلا عن التهديدات الخارجية التي يشكلها الحاكم العراق. لكن الحياة البرلمانية استعيدت أخيرا في البلاد في عام ١٩٦١ مع التصديق على أول دستور للكويت بعد الاستقلال. تمت مناقشة قانون الانتخابات لاحقا في ٢٢ مايو ١٩٦٢ خلال الاجتماع السابع للجنة الدستورية للجمعية التأسيسية (جمعية منتخبة مكلفة بكتابة الدستور) وتمت الموافقة عليه في غضون ستة أشهر. ووفقا للقانون الذي سن حديثا (رقم ١٩٦٢/٣٥)، تم تقسيم البلد إلى ١٠ دوائر وطلب من كل ناخب مؤهل التصويت لخمسة مرشحين مختلفين (ما مجموعه ٥٠ نائبا) في دائرته. تجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب الانتخابي نفذ خلال أول انتخابات في البلد بعد الاستقلال في عام ١٩٦٣ واستمر حتى عام ١٩٧٥. على الرغم من أن دستور الكويت لعام ١٩٦٢ أرسى حريات مدنية غير مسبوقة لجميع المواطنين الكويتيين، بما في ذلك مبدأ المساواة بين جميع المواطنين، إلا أنه لم يمنح المرأة الحق في التصويت أو المشاركة في العملية السياسية في السلطتين التنفيذية والتشريعية١٨.

---

١٦ عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

17 Segal, E. (2012). Political participation in Kuwait: Dīwāniyya, majlis and parliament. Journal of Arabian Studies, 2(2), 127-141.

١٨ العازمي، مشعل محمد, & الغزوي، محمد. (٢٠١١). الحصانة البرلمانية: دراسة مقارنة بين الاردن والكويت (Doctoral dissertation).

حدثت أزمة سياسية كبرى في عام ١٩٧٦، مما أدى إلى حل جمعية عام ١٩٧٥ (الجمعية التشريعية الرابعة) من جانب واحد، فضلا عن تعليق العديد من مواد دستور عام ١٩٦٢ من قبل الأمير صباح السالم الصباح (١٩٦٥-١٩٧٧). في حين برر الأمير هذه الخطوة بأنها رد فعل على عدم التعاون بين السلطتين التنفيذية والشرعية، وهو ما يتضح في الصراع المستمر بين أعضاء مجلس الوزراء والنواب، فإن حل الجمعية كان مدفوعا بشكل أساسي بصعود أصوات المعارضة في البرلمان الذي بدأ. لتشكل تهديدا مباشرا للنظام الملكي. كما كان هناك عدد لا يحصى من العوامل الخارجية الأخرى، مثل الضغط المتزايد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لإجهاض التجربة البرلمانية في الكويت، والحرب الأهلية اللبنانية، والاضطرابات الإقليمية التي أعقبت حرب عام ١٩٧٣ مع إسرائيل.

خلال فترة الحل هذه – التي استمرت حتى العام ١٩٨١ – اتخذ الأمير سلسلة من الخطوات المهمة لتعزيز سلطته وتفتيت جبهة المعارضة في مجلس الأمة. والأهم من ذلك، شهدت هذه الحقبة تطور الحركة الإسلامية في الكويت. عائلة صباح، على أمل كبح المعارضة وإسكات الأصوات الليبرالية في الجمعية، دعمت عن كثب الإسلاميين في ١٩٧٠s وسهلت صعودهم إلى السلطة في كل من الجمعية الوطنية وعبر المناصب المالية والقيادية المختلفة ١٩. وفي الوقت نفسه، سعى الأمير إلى إضعاف المعارضة بشكل أكبر من خلال منح حق التصويت للسكان البدو والقبائل، ومنحهم الجنسية الكويتية – وبالتالي حقوق التصويت والحقوق السياسية – قبل انتخابات عام ١٩٨١. وهي ظاهرة معروفة على نطاق واسع بين العلماء باسم "هجرة" المجتمع الكويتي. وبحلول منتصف عام ١٩٨٠، انضم التيار السياسي الإسلامي إلى الأصوات القبلية / البدوية في المجتمع الكويتي وخلق تحالفا وثيقا بين المجموعتين – وهي قضية لا تزال تؤثر على السياسة الانتخابية في البلاد اليوم.٢٠

بالإضافة إلى ذلك، أدخلت تغييرات كبيرة على النظام الانتخابي خلال فترة الحل تلك حيث أصدر الأمير المرسوم رقم ١٩٨٠/٩٩، الذي نص على إعادة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. ووفقا للقانون المعدل، تم تقسيم البلاد إلى ٢٥ دائرة بدلا من ١٠ دوائر وطلب من جميع الناخبين المؤهلين التصويت لمرشحين مختلفين، وهي خطوة تعتبر انتهاكا مباشرا للمادة ٨٠ من الدستور الكويتي، الذي ينص على أن حجم الدوائر الانتخابية وحدودها يجب أن تحددهما السلطة التشريعية وحدها. وللتغلب على هذا الخلل الدستوري، سرعان ما تم تقديم مرسوم الأمير إلى البرلمان المنتخب حديثا للموافقة عليه. وصدقت الجمعية التشريعية الخامسة – التي انتخبت في العام ١٩٨١ وتتألف في معظمها من أعضاء إسلاميين وقبليين وموالين للحكومة – على الفور على المرسوم الملكي وفرضت نظاما انتخابيا معيبا استمر لأكثر من عقدين حتى تم إصلاحه أخيرا في عام ٢٠٠٦.

[١٩] عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

[٢٠] (Al-Kaisy, A. A. H. (2016. النظام الإجرائي للتحقيق البرلماني وأثره الدستوري في النظامين العراقي والكويتي. Journal of Legal Sciences, 31(2).

هزت أزمة أخرى الحياة البرلمانية في الكويت في عام ١٩٨٦، وانتهت بحل الأمير الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (١٩٧٧-٢٠٠٦) للبرلمان للمرة الثانية خلال عقد من الزمن. حدث هذا الحل الثاني غير الدستوري ١٥ وسط مشهد سياسي متوتر على المستوى الإقليمي بسبب الحرب الإيرانية العراقية (١٩٨٠-١٩٨٨) وتداعياتها على أمن الكويت (المعلمات) ٢٠١١). على المستوى الداخلي، كانت البلاد تواجه أزمة سياسية متصاعدة حيث عاد العديد من شخصيات المعارضة التي فشلت في الانضمام إلى الجمعية في عام ١٩٨١ إلى الساحة السياسية في عام ١٩٨٥، وسرعان ما تشكلت. تهديد وشيك للحكومة وحتى الأسرة الحاكمة. واجهت البلاد جمودا آخر مع استقالة جماعية لعدد من الوزراء بسبب سلسلة من الاستجوابات التي بدأها بعض النواب، مما أدى إلى حل الجمعية في عام ١٩٨٦.

بعد انتهاء الغزو العراقي، أعيد البرلمان في عام ١٩٩٢ (الجمعية الوطنية السابعة) بموجب القانون رقم ١٩٨٠/٩٩ وفقا لاتفاق تم التوصل إليه بين قوات المعارضة والأمير أثناء وجوده في المنفى. وافق كلا الحزبين على إعادة الحياة البرلمانية في البلاد بمجرد انتهاء الحرب طالما ظل القانون الانتخابي قبل الاحتلال كما هو. ما كان لافتا حقا في مجالس ما بعد الحرب في الكويت (وخاصة المجلسين السابع والثامن) هو ظهور الشخصيات الإسلامية والقبلية. في وقت لاحق، وسط تصاعد التوتر بين الليبراليين والقوى الإسلامية في عام ١٩٩٩، تم حل الجمعية الوطنية الثامنة للمرة الثالثة في تاريخ البلاد، وكان من المقرر إجراء الانتخابات في غضون أشهر. على عكس الجمعيات السابقة بعد الحرب، شهدت الجمعية التاسعة (١٩٩٩-٢٠٠٣) صعود القوى الليبرالية في الساحة السياسية بانتصارات ١٦ المرشحون الليبراليون لأول مرة. في عام ٢٠٠٣، تمكن المرشحون الإسلاميون والقبليون من الهيمنة.٢١

وفاز المجلس العاشر مرة أخرى بفوزه ب ١٧ مقعدا لكل منهما، في حين فاز الليبراليون والمرشحون المستقلون بسبعة وتسعة مقاعد، ١٦ مقعدا على التوالي.

واستمر الاستياء الساحق من قانون المقاطعات ال ٢٥ في إفساد العملية الانتخابية. بعد خلاف حاد بين المعارضة والحكومة حول العدد المقترح من الدوائر الانتخابية، تم حل الجمعية العاشرة في مايو ٢٠٠٦ وتم انتخاب جمعية جديدة (٢٠٠٦-٢٠٠٨) في يونيو، لا تزال تحت ٢٥. قانون الانتخابات. وبعد فترة وجيزة، صدر قانون انتخابي جديد (رقم ٢٠٠٦/٤٢) لتقسيم الدوائر الانتخابية إلى خمس دوائر انتخابية تضم كل منها ١٠ مقاعد: الدائرة الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة٢٢.

ومع ذلك، طلب من كل ناخب التصويت لأربعة مرشحين مختلفين في دوائرهم بدلا من اثنين. وجرت انتخابات الجمعية الثانية عشرة لعام ٢٠٠٨ بموجب هذا الترتيب الانتخابي الجديد. لم يفعل التغيير الانتخابي الذي تم

[21] Rizzo, H., Meyer, K., & Ali, Y. (2007). Extending political rights in the Middle East: The case of Kuwait. Journal of Political & Military Sociology, 177-197.

[٢٢] عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

إدخاله حديثا الكثير لتحقيق التوازن بين المستويات الساحقة من الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي في الجمعية. في المقابل، عزز النظام الجديد الولاءات الطائفية والقبلية القائمة، التي تفاقمت بسبب الاختلال الجغرافي المستمر في الدوائر الانتخابية. للمرة الرابعة في أقل من عقد من الزمان، أمر الأمير بحل الجمعية الوطنية المعارضة، وهي خطوة جاءت في أعقاب أزمة سياسية متصاعدة بين الحكومة (رئيس الوزراء بشكل رئيسي) والمعارضة بشأن مزاعم الفساد. ودعا الأمير إلى إجراء انتخابات جديدة في عام ٢٠٠٩ فتحت الباب أمام أصوات أكثر اعتدالا ومؤيدة للحكومة، فضلا عن انتخاب أربع نساء في الجمعية الوطنية الثالثة عشرة. ٢٣

واستمرت الصراعات، مع احتكاك بين الأصوات العلمانية والقوى القبلية والإسلامية من جهة، وخلافات بين الحكومة والمعارضة من جهة أخرى. وأدى ذلك إلى اضطرابات كبيرة في الساحة التشريعية وحل أربعة برلمانات في غضون فترة خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٢). بعد حل الجمعية الثالثة عشرة (٢٠٠٩-٢٠١١)، أسفرت جولة جديدة من الانتخابات في فبراير ٢٠١٢ عن جمعية وطنية أخرى تهيمن عليها المعارضة (٣٥ من أصل ٥٠ عضوا كانوا معارضين). تم إلغاء جمعية ٢٠١٢ في يوليو بعد حكم تاريخي من المحكمة الدستورية، التي قررت أن حل الأمير للجمعية الثالثة عشرة غير دستوري٢٤.

صدر مرسوم ملكي جديد خلال العطلة التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ (القانون رقم ٢٠١٢/٢٠) للحفاظ على عدد الدوائر الانتخابية عند خمس دوائر مع خفض عدد الأصوات من أربعة إلى واحد فقط. لقد غيرت بشكل أساسي العملية الانتخابية إلى نظام تصويت واحد غير قابل للتحويل (SNTV) في محاولة للحد من التصويت على أساس الكتل وإضعاف المعارضة. أثار هذا المرسوم الأميري غضبا هائلا من المعارضة: تعهد الإسلاميون والليبراليون والشعبويون بمقاطعة الانتخابات، كناخبين ومرشحين على حد سواء. ومع ذلك، دعت الحكومة إلى إجراء انتخابات في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وسط احتجاجات واعتصامات. ردا على ذلك، قاطع كل من أعضاء المعارضة الليبرالية والإسلامية الانتخابات، مما أدى إلى هيئة تشريعية لم تضم أيا من شخصيات المعارضة التقليدية. ردا على استئناف ضد المرسوم، أبطلت المحكمة الدستورية في ١٦ يونيو/حزيران ٢٠١٣ انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ لأسباب فنية، لكنها أبقت على التعديل الانتخابي بصوت واحد. لكل مواطن٢٥. في ٢٧ يوليو ٢٠١٣ ، أجريت انتخابات جديدة مع معارضة ضعيفة استفاد منها

[23] Rizzo, H., Meyer, K., & Ali, Y. (2007). Extending political rights in the Middle East: The case of Kuwait. Journal of Political & Military Sociology, 177-197.

[24] Alnajjar, G. (2000). The challenges facing Kuwaiti democracy. The Middle East Journal, 242-258.

[٢٥] عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

الليبراليون ، الذين تمكنوا من تحقيق بعض المكاسب الانتخابية. ويلخص الجدول ١ المجالس البرلمانيه في الكويت في الفتره من (١٩٦٣-٢٠١٥)

جدول ١: تاريخ مجلس الأمة الكويتي (١٩٦٣-٢٠١٥)

اعوام	الجمعية التشريعية	رئيس الجمعية	حل	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الأصوات لكل مواطن
١٩٦٣-١٩٦٧	١	عبد العزيز ح. الصقر	لا	١٠	خمسة
		سعود أ. العبد الرزاق		١٠	خمسة
١٩٦٧-١٩٧٠	٢	أحمد ز. السرحان	لا	١٠	خمسة
١٩٧١-١٩٧٥	٣	خالد س. العاتم	لا	١٠	خمسة
١٩٧٦-١٩٨١	٤	خالد س. العاتم	نعم	١٠	خمسة
١٩٨١-١٩٨٥	٥	محمد يوسف العدساني	لا	٢٥	اثنان
١٩٨٥-١٩٨٦	٦	أحمد أ. السعدون	نعم	٢٥	اثنان
١٩٩٢-١٩٩٦	٧	أحمد أ. السعدون	لا	٢٥	اثنان
١٩٩٦-١٩٩٩	٨	أحمد أ. السعدون	لا	٢٥	اثنان
١٩٩٩-٢٠٠٣	٩	جاسم م. الخرافي	نعم	٢٥	اثنان
٢٠٠٣-٢٠٠٦	١٠	جاسم م. الخرافي	نعم	٢٥	اثنان
٢٠٠٦-٢٠٠٨	١١	جاسم م. الخرافي	نعم	٢٥	اثنان
٢٠٠٨-٢٠٠٩	١٢	جاسم م. الخرافي	نعم	٥	أربعة
٢٠٠٩-٢٠١١	١٣	جاسم م. الخرافي	نعم	٥	أربعة
فبراير ٢٠١٢	غير متوفر	مرزوق أ. الغانم	الغاء	٥	أربعة
ديسمبر ٢٠١٢	غير متوفر	مرزوق أ. الغانم	الغاء	٥	واحد
٢٠١٣ إلى الوقت الحاضر	١٤	مرزوق أ. الغانم	لا	٥	واحد

المصادر: الجمعية الوطنية الكويتية: http://kna.kw/clt/run.asp?id=٢٥٨ – مكتب وزير الدولة للجمعية الوطنية: sthash.oz٦aCoZ٤.dpbs; http://www.mona.gov.kw:٩٠/pr_opendata/GeneralSearch.aspx?dId=٣

*** التمثيل السياسي للمرأة في الكويت**

على الرغم من حقيقة أن المرأة الكويتية حرمت من حقوقها السياسية حتى عام ٢٠٠٥ ، إلا أنها لعبت في كثير من الأحيان أدوارا جوهرية في شرائح أخرى من المجتمع. حاليا، تشكل النساء ٥٩ في المئة من القوى العاملة في الكويت ويشغلن ٦٤ في المئة من قطاع التعليم. منذ ١٩٦٠s ، أسست المرأة الكويتية مجموعة من المنظمات غير الحكومية والخيرية ، وخدمت في مناصب قيادية مهمة ، وساعدت الأحزاب السياسية في حملاتها وجهود التعبئة٢٦ .

بدأ النضال من أجل الحقوق السياسية للمرأة قبل عقود من المرسوم الهام لعام ٢٠٠٥ الذي سمح للمرأة بالتصويت والترشح للمناصب. وقد أطلقت جهود كبيرة لمنح المرأة الكويتية حقوقها السياسية منذ ١٩٧٠s، بما في ذلك الطلبات المقدمة من النواب الذكور ومحاولات متكررة من الأسرة الحاكمة لفتح نقاش حول هذه القضية على الصعيدين المجتمعي والتشريعي. قادت إحدى هذه الجهود المبكرة رئيسة جمعية الهوية الثقافية والاجتماعية النسائية، نورية السداني، التي قدمت اقتراح مشروع قانون إلى رئيس المجلس

[26] Shalaby, M. (2015). Women's Political Representation in Kuwait: An Untold Story.

التشريعي الثالث في عام ١٩٧٣ (أي مشروع قانون المساواة في الحقوق) الذي يطالب بضمان الحقوق السياسية لجميع النساء الكويتيات. وقد نوقش الاقتراح بشدة في الجمعية ورفض بعد عدد من الجلسات الساخنة. ردا على ذلك، قادت WCSS ونادي الفتيات حملة بعيدة المدى احتجاجا على رفض مشروع القانون. بلغت هذه الدعوات لإصلاح القانون رقم ١٩٦٢/٣٥ ٢١ ذروتها في عام ١٩٨١ – بعد إحياءالحياة البرلمانية في البلاد – عندما أطلق عدد من المنظمات النسائية حملات ضخمة للضغط من أجل الحقوق السياسية للمرأة الكويتية٢٧ .

كما ذكرنا سابقا، شهدت هذه الحقبة من السياسة الكويتية صعود الحركات الإسلامية التي تحدت بل وحلت محل خطاب العروبة السابق الذي لعب دورا جوهريا في تشكيل السياسة الكويتية منذ استقلال البلاد. من البريطانيين. وكما أكد الصباح (٢٠١٣،)، "وقع السعي وراء ترقب الإيمان في هذه الدوامة السياسية وأصبح جزءا من المعركة الأيديولوجية بين العلمانية والقومية العربية والإسلام التقليدي". على الرغم من جهودهم المضنية، سرعان ما انتهت هذه المساعي مع حل البرلمان الوطني في عام ١٩٨٦ والغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠٢٨.

فتح الغزو الباب أمام حقبة جديدة للمرأة في المجال السياسي. لعبت المرأة الكويتية دورا رئيسيا في تحرير بلدها، مثل الانضمام إلى الرتب العسكرية والدعوة بشراسة نيابة عن الكويت، محليا ودوليا. على مدى فترة قصيرة من الزمن، حطمت المرأة الكويتية الصور النمطية المستمرة للسلبية وعدم الكفاءة وصعدت إلى الواجهة نتيجة لأعمالها البطولية والتضحية المذهلة خلال الحرب. وعدت حكومة ما بعد الحرب المرأة الكويتية بأدوار أكثر جوهرية في المجال السياسي ومجموعة أوسع من الحقوق السياسية نتيجة لإنجازاتها٢٩. ومع ذلك، فإن المد المتصاعد للإسلامية، إلى جانب انشغال الحكومة بالأعباء العاطفية والاقتصادية لإعادة إعمار البلاد بعد الحرب، أوقف قضية الحقوق السياسية للمرأة لعقد آخر. ومن المثير للاهتمام أن المستويات المتناقصة لدعم الحقوق السياسية للمرأة في المجتمع الكويتي قد تجلت بوضوح في دراسة أجريت بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨ والتي حللت الرأي العام حول مشاركة المرأة في السياسة الرسمية. كما أظهرت دراسة مماثلة اختلافات جوهرية في دعم الحقوق السياسية للمرأة بين الجماعات والطوائف الدينية٣٠ .

عادت مسألة حق المرأة القانوني في الظهور عندما أصدر الأمير مرسوما في مايو/أيار ١٩٩٩ يمنح المرأة الحق في

---

[٢٧] عبدالهادى الحجيلان, & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي-التونسي). روح القوانين.

[٢٨] المطيري, مشاري مذكر محمد مفرح ضافي; مشاري مذكر محمد مفرح ضافي. ضمانات إسقاط العضوية البرلمانية في الكويت. المجلة القانونية, ٢٠٢٣, ١٥,٢: ٢٩٣-٣١٢.

[٢٩] الرويلي، عبد العزيز غضبان. أثر النزاع بين الحكومة و البرلمان في الكويت على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي (١٩٩٢-٢٠١٢) (Doctoral dissertation, جامعة اليرموك).

[٣٠] Al-Kaisy, A. A. H. (2016). النظام الإجرائي للتحقيق البرلماني وأثره الدستوري في النظامين العراقي والكويتي. Journal of Legal Sciences, 31(2).

التصويت والترشح للمناصب. أصدر الأمير هذا التشريع المثير للجدل، إلى جانب ٦٢ مرسوما آخر، خلال العطلة البرلمانية – بعد أسبوعين فقط من حل المجلس. ومع ذلك، ووفقا للمادة ٧١ من الدستور الكويتي، يجب أن توافق أغلبية مجلس الأمة على جميع المراسيم الملكية في غضون ١٥ يوما من انعقادها.

نوقش مرسوم حق المرأة في التصويت بشكل مكثف ورفض في النهاية مرتين في الجمعية الوطنية التاسعة – بشكل رئيسي من قبل النواب القبليين والإسلاميين بناء على مبررات دينية لا أساس لها. كما رفض العديد من النواب الليبراليين المرسوم الذين شككوا في دستوريته وخشوا على فرصهم في الفوز بمقاعد بمجرد السماح للنساء بالمشاركة في السياسة، كناخبات ومرشحات.

لكن سرعان ما عدلت القوى الليبرالية موقفها تجاه حق المرأة في التصويت، وهو تغيير مدفوع برغبة الحكومة في وضع حد لقضية حق المرأة في التصويت. انضم الليبراليون إلى القادة الشيعة والعديد من منظمات المرأة التي تندرج تحت مظلة الجمعية العالمية للسلامة المدنية والاتحاد النسائي الكويتي (KWU) لبدء حملة واسعة النطاق لتعزيز الحقوق السياسية للمرأة. أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الاقتراع الجديد في ١٦ مايو ٢٠٠٤ والذي أحيل إلى الجمعية للموافقة عليه، لكنه لم تتم الموافقة عليه إلا بعد عام بالضبط بهامش ٣٥ إلى ٢٣. جاء تمرير مشروع قانون حق المرأة في التصويت بمثابة مفاجأة منذ رفض مشروع قانون مماثل يمنح المرأة الحق في المشاركة في انتخابات مجلس المدينة في ٤ مايو ٢٠٠٦ بهامش ٢٩ إلى ٤ وامتناع ٢٩ نائبا عن التصويت. ومع ذلك، فإن تعديل المادة ١ من قانون الانتخابات رقم ١٩٦٢/٣٥ تضمن أيضا فقرة غامضة قدمها النواب الإسلاميون تنص على أن "المشاركة السياسية للمرأة يجب أن تلتزم بالشريعة الإسلامية".٣١

ووفقا للقانون الجديد، منحت المرأة الكويتية الحق في التصويت وخوض الانتخابات البرلمانية والبلدية ابتداء من العام ٢٠٠٦ – وهي خطوة ضاعفت عدد الناخبين من ١٤٥,٠٠٠ ناخب مؤهل فقط إلى ٣٥٠,٠٠٠ (حوالي ٥٧ في المئة من الناخبين). بينما حصلت المرأة على حق التصويت لأول مرة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، لم تتمكن المرشحات من الفوز بأي مقاعد في المجلسين الحادي عشر والثاني عشر. وعلى الرغم من أن العديد من المرشحات خضن الانتخابات في كل من انتخابات عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ (الجدول ٢)، لم تنتخب أي منهن في أي من المجلسين. مما لا شك فيه أن تعيين مسسوما المبارك كأول امرأة في مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٥ مهد الطريق لمشاركة المرأة في انتخابات عام ٢٠٠٦، على الرغم من العدد الهائل من التحديات التي استمرت المرأة الكويتية في مواجهتها في لعب دور نشط على المستوى التشريعي . ٣٢

31 Segal, E. (2012). Political participation in Kuwait: Dīwāniyya, majlis and parliament. Journal of Arabian Studies, 2(2), 127-141.

32 Shalaby, M. (2015). Women's Political Representation in Kuwait: An Untold Story.

على مدى العقد الماضي، تولت سبع وزيرات ١٨ منصبا وزاريا مختلفا، على الرغم من أن نسبة النساء في المناصب القيادية لا تزال منخفضة إلى حد كبير عند ١٢ في المائة فقط.

الجدول ٢: تاريخ المرأة في البرلمان في الكويت (٢٠٠٥-٢٠١٥)

سنة الانتخابات	إجمالي المقاعد	مجموع النساء	النساء المنتخبات	النسبة المئوية المنتخبة	المرشحات	نسبة المرشحات
يوليو ٢٠١٣	٦٥	١	١	٢٪	٣٠٨/٨	٢.٥٪
ديسمبر ٢٠١٢	٦٥	٤	٣	٦٪	٣٨٧/١٥	٣.٨٪
فبراير ٢٠١٢	٦٥	٠	٠	٠	٢٨٦/٢٣	٨٪
٢٠٠٩	٦٥	٥	٤	٨٪	٢١٠/١٦	٧.٦٪
٢٠٠٨	٦٥	٠	٠	٠	٢٧٥/٢٧	٩.٩٪
٢٠٠٦	٦٥	١	٠	٠	**٢٥٢/٢٨**	١١.١٪

المصادر: الاتحاد البرلماني الدولي. قاعدة بيانات الاتحاد البرلماني الدولي: الكويت (مجلس الأمة)، معلومات عامة: http://www.ipu.org/parline-e/reports/٢١٧١_A.htm; الجمعية الوطنية الكويتية: http://kna.kw/clt/run.asp?id=٢٥٨ - sthash.oz٦aCoZ٤.dpbs

في عام ٢٠٠٩، تم انتخاب أربع نساء في مجلس الأمة الثالث عشر لأول مرة في تاريخ الكويت: معصومة المبارك (الدائرة ١)، سلوى الجسار (الدائرة ٢)، أسيل العوضي (الدائرة ٣)، وورولا دشتي (الدائرة ٣). منطقة). وعلى الرغم من أن عدد المرشحات في هذه الانتخابات كان أقل مقارنة بالانتخابات السابقة (الجدول ٢)، تمكنت النساء من تحقيق نصر تاريخي نظرا لضيق الوقت. كان عليهم الاستعداد للانتخابات، التي جرت بعد أسابيع قليلة فقط من الحل المفاجئ للجمعية الثانية عشرة.

لم تتمكن النساء من الفوز بأي مقاعد في انتخابات فبراير/شباط ٢٠١٢ على الرغم من ترشح ٢٣ مرشحة للمناصب، بتشجيع من فوز المرأة في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، لم تتمكن النساء الأربع اللواتي فزن بمقاعد في الجمعية الثالثة عشرة من تأمين مقاعدهن. وفي وقت لاحق، تمكنت النساء من الفوز بثلاثة مقاعد في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ على الرغم من الانخفاض المذهل في إقبال الناخبين ومقاطعة المعارضة للانتخابات.

وهؤلاء الفائزون الثلاثة هم: معصومة المبارك، التي فازت ب ٢٣١٧ صوتا في الدائرة الأولى. صفاء الهاشم، الذي حصل على ٢٦٢٢ صوتا في الدائرة الثالثة؛ والرشيدي، الذي فاز بمقعد وزير الشؤون الاجتماعية والعمل.

بعد إلغاء انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، دعا الأمير إلى جولة جديدة من الانتخابات في يوليو/تموز ٢٠١٣. ترشحت ست مرشحات للمناصب، لكن صفاء الهاشم هي الوحيدة التي تمكنت من الاحتفاظ بمقعدها، حيث فازت ب ٢٠٣٦ صوتا في الدائرة الثالثة. كما فازت معصومة المبارك بمقعد في الدائرة الأولى لكنها خسرته بعد أن وافقت المحكمة الدستورية على إعادة فرز الأصوات في دائرتها. في مايو ٢٠١٤، استقالت الهاشم – النائبة الوحيدة في المجلس في ذلك الوقت – مع أربعة نواب آخرين بعد رفض طلبهم استجواب رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح، وهو عضو بارز في مجلس الوزراء. جي الأسرة، بسبب مزاعم الفساد.

أجريت انتخابات فرعية لاستبدال النواب الخمسة المستقيلين في يونيو ٢٠١٤، وبينما ترشحت خمس مرشحات للمقاعد المفتوحة، خسرن جميعا. في انتخابات ٢٠٢٠ خاضت المرأة الكويتية انتخابات مجلس الأمة الحالية بغية تحسين وضعها بعد سنوات من الإحباط أعقبت النجاح الكبير الذي تحقق في انتخابات ٢٠٠٩. وشهدت الانتخابات الراهنة تقدّم ٣٣ سيدة بأوراق ترشحهن من بين ٣٩٥ مرشحا يتنافسون على ٥٠ مقعدا برلمانيا موزعة على ٥ دوائ٣٣ر. وتتوزع المرشحات بواقع ١١ مرشحة في الدائرة الأولى، و٦ في الدائرة الثانية، و١١ في الثالثة، و٥ مرشحات في الخامسة، في حين خلت الدائرة الرابعة من أي وجود نسائي. وتشكل أصوات النساء نحو ٥٢٪ من إجمالي عدد الناخبين في البلاد البالغ عددهم –بحسب آخر إحصاء– نحو ٥٧٤ ألف ناخب وناخبة. وخلال انتخابات ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ نجحت ٣ نساء بالفوز مقارنة بفوز اثنتين فقط في انتخابات ٢٠١٣ التي كانت أول انتخابات تعقد وفق نظام الصوت الواحد، وفي انتخابات ٢٠١٦ كان النجاح حليفا لسيدة واحدة هي النائبة صفاء الهاشم من أصل ١٥ مرشحة.٣٤

عادة ما يعزى الوجود الهامشي للمرأة في الساحة الانتخابية الكويتية إلى عوامل ثقافية ومؤسسية وهينية. وكما أكدت النائبة السابقة رولا دشتي: "هناك تعارض بين منظور التحديث والتوجه نحو التنمية والمنظور الديني القبلي". فيما يتعلق بالعوامل الثقافية، يجادل العلماء بأن مستويات الثقة المنخفضة في قدرات المرأة كقائدة سياسية وقد ساهم افتقار المرأة إلى الثقة في قدراتها الخاصة – جنبا إلى جنب مع المواقف السائدة فيما يتعلق بدور المرأة في المجال العام والمعايير التي تفرض النظام الأبوي – بشكل كبير في نقص التمثيل السياسي للمرأة. ومع ذلك، فإن البيانات الحديثة الصادرة عن الباروميتر العربي لا تقدم سوى القليل من الدعم للتفسيرات الثقافية لانخفاض مستويات مشاركة المرأة في مجال صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالمستويات الجماهيرية. الثقة في النساء كقائدات سياسيات. في الواقع، وافق حوالي ١٢ في المئة فقط من المستطلعين الكويتيين على أن الرجال هم قادة سياسيون أفضل، مقارنة بالمستطلعين في تونس (٣٠ في المئة) أو لبنان (٢٠ في المئة). وهذا يدل على أن العوامل الأكثر أهمية من المعتقدات الثقافية والمواقف المتعلقة بالنوع الاجتماعي تؤثر على المشاركة السياسية للمرأة في السياق الكويتي.٣٥

كما تلعب العوامل المؤسسية دورا رئيسيا في الحد من آفاق المرأة في الساحة السياسية الكويتية. وأدى الصراع المستمر على السلطة والاستقطاب السياسي على مدى القرن الماضي إلى زيادة إضعاف وتفتيت الفئات المهمشة، بما في ذلك النساء.

علاوة على ذلك، أدى الافتقار إلى أنظمة حزبية سياسية منظمة ذات أجندات واضحة، إلى جانب الهيكل القبلي المهيمن للمشهد الانتخابي الكويتي، إلى تعقيد صعود المرأة إلى المناصب القيادية). ويتجلى ذلك بوضوح في عدم

[35] Shultziner, D., & Tétreault, M. A. (2012). Representation and democratic progress in Kuwait. Representation, 48(3), 281-293.

[٣٣] فاطمـــة بودرهم. (٢٠١٩). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي.
[٣٤] سماح محمد سالم بيومى. (٢٠١٩). واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي. مجلة كلية الآداب-جامعة الزقازيق.

قدرة المرشحات على الفوز بمقعد واحد في الدائرتين الرابعة والخامسة على مدى العقد الماضي على الرغم من عدد لا يحصى من القوانين الانتخابية التي تم إدخالها. علاوة على ذلك، فإن افتقار السياسيات إلى الخبرة السياسية والموارد المالية، إلى جانب قلة التنسيق بين المنظمات النسائية والسياسيات الأخريات، قد أثر سلبا على قدرتهن على لعب دور أكثر جوهرية في الساحة التشريعية. الأهم من ذلك، تعيق مستويات الفساد السائدة في الساحة الانتخابية الكويتية قدرة المرأة على المنافسة بفعالية ونزاهة في الانتخابات. على الرغم من أن المرأة في الكويت قادرة الآن على ممارسة حقوقها السياسية، إلا أن هناك عوائق أخرى تعيق المرأة عن لعب دور محوري في عملية صنع القرار.

*** الخلاصة**

على المستوى الشعبي، هناك حاجة ماسة لبدء إصلاح حقيقي والضغط من أجل إشراك أوسع لمختلف الجهات الفاعلة المجتمعية في عملية صنع القرار. ومن الضروري أيضا تعزيز دور الشباب والمرأة، وللإعلام دور بالغ الأهمية في إعلان أهمية هذه المبادرات. وكما أكد باحث كويتي، "في الوقت الحالي، تستند التعيينات الحكومية في المناصب العليا بشكل أكبر إلى المكانة البارزة. إنه يعني حياد الحكومة في تعييناتها، والتي يجب أن تستند إلى الجدارة والقدرة على وقف الفساد والمحسوبية"

وينبغي توجيه الجهود نحو بناء الثقة في قدرات المرأة على تولي مناصب قيادية. وكما هو مبين في التقرير، لا تزال المرأة تواجه تصورات ثقافية مسبقة جامدة فيما يتعلق بأدوارها في المجال السياسي. ومن الأهمية بمكان الجمع بين المبادرات التي تقودها الحكومة والجهود الشعبية لتعزيز دور المرأة في السياسة، سواء كناخبة أو مرشحة. في الوقت الحاضر، تشكل النساء حوالي ٦٠ في المئة من الناخبين الكويتيين، ويمكنهن المساعدة بشكل كبير في إعادة تشكيل الساحة الانتخابية بأكملها. يجب أن تشارك المنظمات الشعبية النسائية بشكل أكبر في تعزيز الأدوار السياسية للفأل ، خاصة بالنظر إلى حقيقة أن الأبحاث الحديثة أظهرت أن الكويتيين لديهم مستويات عالية من الثقة في المنظمات غير الحكومية النسائية

يهدف هذا البحث إلى تقديم تحليل شامل لوضع المرأة في السياسة في الكويت. تجربة التحول الديمقراطي في الكويت فريدة من نوعها وتوفر للباحثين فرصة مميزة لدراسة ديناميكيات علاقات القوة وكيف أثرت على العلاقات بين الجنسين في مثل هذه البيئات شبه الاستبدادية. على الرغم من حقيقة أن الكويت لديها واحدة من أقوى الهيئات التشريعية المنتخبة في المنطقة، إلا أن البرلمان لا يزال يتمتع بعلاقة عدائية مع الحكومة، مما يؤدي إلى حل متكرر بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي الهائل والجمود. مما لا شك فيه أن الاستقطاب السياسي السائد إلى جانب الصراع على السلطة قد أثر بشكل كبير على قدرة المرأة على لعب دور جوهري في الساحة التشريعية. وقد ساهم غياب الأحزاب السياسية المنظمة التي تمثل مصالح الناخبين الكويتيين إلى حد كبير في التشرذم الحالي للساحة السياسية والحد من فرص المرأة في المنافسة في الانتخابات، حتى بعد منحها حقوقها السياسية الكاملة في عام ٢٠٠٥.

وعلاوة على ذلك، يرتبط نجاح المرأة في الساحة التشريعية ارتباطا وثيقا بوجود نظام حزبي سياسي قوي في البلد. انبثقت معظم قصص النجاح في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بلدان ذات أنظمة حزبية راسخة (المغرب) أو آليات حصص قوية (أي تونس والأردن)، وأي من هذه الشروط موجودة في الكويت. في حين أن تطبيق نظام الحصص النسائية لا يزال يثير مناقشات ساخنة في السياق الكويتي، فإن إنشاء نظام حزبي قوي في البلاد أمر ممكن بالنظر إلى حقيقة أن الأحزاب السياسية ليست شرعية ومحظورة بموجب الدستور الكويتي. وفي الوقت نفسه، يتم حاليا تحديد الجمعية عبر الخطوط الأيديولوجية والطائفية، مما يسمح بالانتقال السلس إلى نظام الأحزاب السياسية.

وأخيرا، يجب أن يكون القضاء على الفساد والمحسوبية في النظام السياسي وإعادة الثقة في البرلمان والأحزاب السياسية في الكويت من بين الأولويات القصوى للحكومة الكويتية على مدى السنوات القليلة المقبلة. يرتبط صعود المحسوبية والسياسات الشخصانية والقبلية في الساحة الانتخابية ارتباطا وثيقا بالفساد المستشري وانعدام الثقة بشكل عام في المؤسسات والهيئات السياسية — وهو بيان يمكن تطبيقه بأمان على أجزاء كثيرة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

الجميل، أسعد محمد. (٢٠١٣). تطور المشاركة البرلمانية للمرأة في الكويت.

الرويلي، عبد العزيز غضبان. أثر النزاع بين الحكومة و البرلمان في الكويت على الاتفاقيات الاقتصادية الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي (١٩٩٢-٢٠١٢ Doctoral) (dissertation, جامعة اليرموك.(

العازمي، مشعل محمد، & الغزوي، محمد. (٢٠١١). الحصانة البرلمانية: دراسة مقارنة بين الاردن والكويت.(Doctoral dissertation)

الكتبي، حماد راشد، & سالمي، عبد السلام. (٢٠١٨). الضمانات القانونية للانتخابات البرلمانية في دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت: دراسة مقارنة (Doctoral dissertation, جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا.(

المطيري، مشاري مذكر محمد مفرح ضافي; مشاري مذكر محمد مفرح ضافي. ضمانات إسقاط العضوية البرلمانية في الكويت. المجلة القانونية, ٢٠٢٣, ١٥.٢: ٢٩٣-٣١٢.

بوغازي، & عبد القادر. دور البرلمان في النظام السياسي للجزائر والكويت ١٩٩٠/٢٠٠٧ (دراسة مقارنة ((Doctoral dissertation, Université Mohamed Ben Ahmed d'Oran 2).

سماح محمد سالم بيومى. (٢٠١٩). واقع المشاركة السياسية للمرأة في العالم العربي. مجلة كلية الآداب-جامعة الزقازيق.

طاهات، زهير ياسين، المطيري، & سعود صنت. (٢٠٢٢). اعتماد الناخب الكويتي على مواقع التواصل الاجتماعي كمصدر للمعلومات عن الانتخابات البرلمانية ٢٠١٦. المجلة المصرية لبحوث الرأى العام, ٢١(٤)، ٤٥٧-٥٠٣.

عبدالهادى الحجيلان، & محمد. (٢٠٢٢). الرقابة والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدستور (الكويتي–التونسي). روح القوانين.

فاطمة بودرهم. (٢٠١٩). المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة المعوقات، التحديات وآليات المعالجة في الوطن العربي.

ناثان براون. (٢٠٠٩). الرهانات الرئيسية في الانتخابات البرلمانية الكويتية؟.

ثانياً- المراجع الأجنبية

Al-Kaisy, A. A. H. (2016). النظام الإجرائي للتحقيق البرلماني وأثره الدستوري في النظامين العراقي والكويتي. Journal of Legal Sciences, 31(2).

Alnajjar, G. (2000). The challenges facing Kuwaiti democracy. The Middle East Journal, 242-258.

Kinninmont, J. (2012). Kuwait's Parliament: An Experiment in Semi-democracy. London, UK: Chatham House.

Mansour, E., & Alkhurainej, N. (2011). Information seeking behaviour of Members of the Kuwaiti Parliament (MKPs). Library review, 60(8), 671-684.

Segal, E. (2012). Political participation in Kuwait: Dīwāniyya, majlis and parliament. Journal of Arabian Studies, 2(2), 127-141.

Shalaby, M. (2015). Women's Political Representation in Kuwait: An Untold Story.

Shultziner, D., & Tétreault, M. A. (2012). Representation and democratic progress in Kuwait. Representation, 48(3), 281-293.